

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC
Original: FRENCH

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، موجهة إلى الأمين
العام لمؤتمر نزع السلاح من الممثل الدائم للجمهورية
الفرنسية لدى المؤتمر، يحيل بها نص خطاب رئيس
الجمهورية السيد نيكولا ساركوزي، في شيربورغ، يوم
٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨

أتشرف بأن أحيل إليكم نص الخطاب الذي ألقاه يوم ٢١ آذار/مارس، في شيربورغ، رئيس الجمهورية
الفرنسية، السيد نيكولا ساركوزي.

وأرجو منكم تعميم هذا الخطاب كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) جون - فرناسوا دوبيل

السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى مؤتمر نزع السلاح

خطاب السيد رئيس الجمهورية

تقديم الغواصة النووية المطلقة للقذائف "لوتريل" (Le Terrible)

شربورغ - يوم الجمعة ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨

سيداتى وسادتى،

السيد الرئيس، شكراً على العمل الرائع الذي باشرته،

السيد الوزير، عزيزي هيرفي موران،

السيد الوزير، عزيزي جون - ماري بوكيل،

سيداتى وسادتى البرلمانىون،

السيد العمدة،

سيادة اللواء، لست أدري لماذا أقول سيادة اللواء، لا بد من أن هناك العديد من اللواءات،

سيداتى وسادتى،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن أكون بينكم هنا، في شربورغ، لكي أحيي أولئك الذين شيدوا الغواصة "لوتريل"، وهي رابع وآخر غواصة من هذه السلسلة تنضاف إلى أسطولنا الاستراتيجي. هنا، في عين المكان، في عام ١٩٦٧، جاء الجنرال ديغول للإشادة بزملائكم، الذين شيدوا الغواصة "لوريسدوتابل" (Le Redoutable). وكأسلافكم، يحق لكم أن تفخروا بهذه الغواصة، التي هي رمز للتكنولوجيا المتطورة ولعزم فرنسا على أن تظل ماسكة بزمم مصيرها. فبلدان العالم القادرة على تحقيق مثل هذا الإنجاز الصناعي والتكنولوجي العظيم قليلة جداً. ولقد استلزم الأمر عقوداً من التعلم للإلمام بمثل هذه المعرفة، التي صعب على شركائنا استعادتها بعد إهمالها. أريد أن أقول لكم إن فرنسا جد فخوراً بكم. وجئت لأشيد نيابة عنها بعملكم وبكفاءاتكم العالية.

إن غواصتنا النووية المطلقة للقذائف مكوّن أساسي لقدرة فرنسا على الردع النووي. والفضل يعود في ذلك إلى العمال والتقنيين والمهندسين والعسكريين والباحثين، العسكريين منهم والمدنيين. وقد أتيت لأقول لكم إن الحفاظ، على أعلى مستوى، على الكفاءات الضرورية للردع هدف أساسي لأمننا.

ولا يفوتني أن أشيد بذكرى الفرنسيين الأحد عشر الذين لا قوا حتفهم في اعتداء كراتشي يوم ٨ أيار/مايو ٢٠٠٢، وهم زملاء لكم وأصدقاء وأزواج وآباء. أعلم أن أقاربهم موجودون بيننا، وقد أبلغتهم بأنني سألتقي بهم في غضون خمسة عشر يوماً، في قصر الإليزيه، بصحبة وزير الدفاع، من أجل استعراض التقدم المحرز في التحقيق. وأنا أعبر لهم عن تعاطفي فهؤلاء لم يغيبوا عن ذاكرة الأمة ولن تنساهم.

أعرف مدى تفاني وشجاعة أولئك الذين يواجهون الخطر لضمان أمننا وسلامنا، في أوروبا وفي العالم بأسره. أريد أن أعرب لهم، باسم جميع الفرنسيين، عن دعمنا وعرفاننا. إن فرنسا تعتز بجنودها وتثق بهم.

وإن تكريمنا الوطني يوم الاثنين الماضي للمحاربين في الحرب العالمية الأولى قد ذكرنا، إن لزمنا الذكرى، أن أوروبا كانت من قبل ساحة للمعارك، لا بل، وبوضوح، ساحة للمهالك. وقد كان معظم النزاعات "تتجابه فيها الدول الأوروبية. وبفضل بناء الصرح الأوروبي وحلف الأطلسي، شيدنا أوروبا السلام. ولم يسبق، أبداً عبر التاريخ، أن رَبطت أمننا عروة وثقى كهذه بحلفائنا وشركائنا الأوروبيين. إنَّ مصيرنا واحد، فهو مصير الاتحاد الأوروبي، وفوق ذلك، مصير كافة الأمم التي تشاركنا قيمنا: السلام والحريات والأخوة والدفاع عن كرامة بني البشر المتساوية وغير المنقوصة، مهما كان أصلهم أو معتقدتهم أو لون بشرتهم.

غير أن السلام ليس هبة البتة. فالإرهاب الجماعي قد أظهر لنا ذلك. واليوم تتأكد في مواجهتنا قوى جديدة وطموحات جديدة وتهديدات جديدة وبالتالي خصومات جديدة. وإلى جانب ذلك، هناك المخاطر الناجمة عن التنافس على المواد الخام والطاقة وعن تحويل التكنولوجيات لاستعمالها لأغراض عدوانية و، بطبيعة الحال، عن تغير المناخ. وفي هذا العالم المترابط، ليس لمصالحنا حدود وإن كانت الجغرافية تحدها.

وقد تغير العالم منذ أن صدر، في عام ١٩٩٤، الكتاب الأبيض، الذي استخلص العبر من نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج. إن العالم مختلف، وهو أكثر تقلباً وتغيراً وتعقداً. وهذا لا يعني أنه بالضرورة أخطر، وإنما يعني ذلك أنه أقل قابلية للتنبؤ من ذي قبل. وقد تغيرت مكامن ضعفنا، ولذا لا بد من إعادة النظر في استراتيجيتنا. وأنا لا أريد، لأن ذلك ليس من حقي، أن تنتهياً فرنسا، مثلما فعلت في كثير من الأحيان فيما مضى، للحرب السابقة أو تداهمها مباغته استراتيجية وهي عاجزة.

إنني مسؤول عن كون قواتنا المسلحة متأهبة دائماً لمواجهة التهديدات المحدقة بالأمة. أريد انتهاج سياسة الدفاع التي تحتاجها فرنسا، لا سياسة الدفاع القائمة على العادات أو المسلمات. ولهذا، طلبت إعداد "كتاب أبيض بشأن الدفاع والأمن الوطني" جديد، وليس فقط بشأن الدفاع. ذلك أن أمن الفرنسيين يمكن، من الآن فصاعداً، أن يراهن به بعيداً عن حدودنا وفي عقر دارنا، على حد سواء.

وللسبب ذاته، أريد أن نكون قادرين على أن نتصدى لجميع المشاكل. لجيوشنا عليّ التحلي بالشفافية والصدق وللفرنسيين عليّ أن أتحملي بالشفافية والصدق.

أما الصدق، فهو: أنني عند تقلدي مهام منصبني وجدت وضعاً مالياً أكثر من صعب: وكان لازماً، للوصول إلى نموذج الجيش لعام ٢٠١٥، حسب التوقعات المالية للدفاع، رفع ميزانيته للتجهيز بمبلغ قوامه ستة مليار يورو، أي بزيادة قدرها ٤٠ في المائة. فمن ذا الذي يخبرني إن كان هذا الهدف معقولاً؟

وإن هذه التوقعات المالية تصطدم بجدار، أي أنها لا تتمشى مع الالتزام الذي أخذته على عاتقي تجاه الفرنسيين، وتجاه شركائنا الأوروبيين، بأن أصلح حالة الموارد المالية للأمة، التي أصابها العجز منذ ما يربو على ٢٥ سنة.

إنني لا أنوي مواصلة أساليب الماضي، تلکم الأساليب التي جعلتني في هذه الحال، لأن في ذلك خسراناً للجميع: المجتمع الوطني الذي يحق له أن يكون حريصاً على أن تلبى كما ينبغي احتياجاته الدفاعية والأمنية؛ ورئيس الدولة والحكومة والبرلمان، الذين يواجهون ضرورة اتباع توجهات جديدة مؤلمة، وعلى الخصوص، وفي

المقام الأول، الجيوش التي عليها أن تتعامل، على الدوام، مع تأخر برامج تسليح رئيسية وتوابعه: من معدات تبلى وصيانة تُغلى. إنني أرفض أن أضع أمام الأمر الواقع وأن أسلم بأنه ليس عندي هامش للتحرك. فمن واجب كل إدارة، مدنية كانت أم عسكرية، أن تفعل كل ما في وسعها للحفاظ على هامش التحرك للرئيس وحرية العمل للحكومة. ومن واجب كل مسؤول سياسي أن يخلق لنفسه هامشاً للتحرك لكي يمارس بالكامل قدرته على اتخاذ القرار.

لقد اخترت بناء المستقبل معتمداً على بعض المعالم البسيطة: استراتيجيتنا وطموحاتنا وتحالفاتنا وهدفنا الأوروبي. وعلى مبدأ، بسيط هو أيضاً: أرفض تماماً الاستكانة. فميزانية الدفاع هي الميزانية الثانية للدولة. ستظل كذلك ولن تنقص، ولقد تعهدت بذلك بالفعل وها أنذا أجدد ذلك العهد علناً. لكنني سأقترح خيارات، ظلت مخفية رداً طويلاً من الزمن، من شأنها أن توفق بين حماية الفرنسيين واستقلال البلاد وسيادته المالية.

ولتوجيه المجهود العسكري للبلد، لن أتكبل على تحليلات مضت عليها ١٥ سنة. فقد طلبت إعداد كتاب أبيض لمستهل القرن الحادي والعشرين، يقترح مفهوماً شاملاً للدفاع والأمن الوطني لبلدنا ولمصالحه، في أفق السنوات الـ ١٥ القادمة. ويتوجب على اللجنة، بناءً على الوظائف الكبرى التي يجب أن تزاو لها جيوشنا، صياغة توجهات واضحة، تتيح لنا مع وزير الدفاع بأن تقرّر خيارات استراتيجية وسياسية.

وقد اعترفت لجنة الكتاب الأبيض بأن نموذج الجيش لعام ٢٠١٥ عتيق الزی، ولا يخفى على أحد أن ذلك النموذج كان غير واقعي، فضلاً عن ذلك، لكن أحداً لم يخبر الفرنسيين، وها أنذا أقول لهم ذلك. إنني لا أرضى إذن أن أنطلق من ذلك النموذج للجيش، لكي تتبين لي ضرورة التراجع. من العبث السعي إلى الأبد وراء نماذج ليست في المتناول. كما أن من العبث الادعاء ببناء نموذج ملائم مع الرضى بتدهور نماذج بالية. وفي الواقع، هل من نموذج ثابت للدفاع عن بلادنا؟ فعندما تتغير التهديدات وعندما تتطور استراتيجيتنا، أليس من الطبيعي أن يتجدد مجهودنا العسكري أيضاً؟

ولضمان حماية الفرنسيين، لا بد من أن تكون أداهم الدفاعية صالحة للتشغيل وناجعة إلى أقصى حد ممكن. سوف أستخلص من ذلك جميع العبر بكل واقعية.

سنقوم بالإصلاحات. تلکم هي الولاية التي کلّفني بها الفرنسيون. وإن عملية الإصلاح والترشيد النموذجي، التي شرع فيها هيرفي موران بالفعل، ستجري تماماً لفائدة أداة الدفاع ومن يخدمونها.

ولكي يتسنى لنا أن نهيمها على نحو بناء بدون أية محرمات، اخترت فتح باب التفكير.

وإن لجنة الكتاب الأبيض - التي يرأسها جون - كلود مالي - تتألف من شخصيات تنتمي إلى خلفيات شتى. كما أن البرلمان يشارك فيها عن كثب، منذ البداية في كل مرحلة من مراحل التفكير وسُتُنشَر لجان مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية بخصوص مشروع الكتاب الأبيض. وسيقدم رئيس الوزراء الكتاب الأبيض إلى الهيئة النيابية الوطنية. كان بودي أن أفعل هذا أنا بنفسني كرئيس للجيوش، لكن الدستور يمنعني من ذلك في الوقت الراهن. أتمنى أن تصحح المراجعة القادمة للدستور ما أصبح يشكل وضعاً شاذاً، وأن تعزز على الأعم صلاحيات البرلمان، ولا سيما كل ما يمت بصلة إلى مجهودنا للدفاع الوطني. وسيلزم التداول في هذا الأمر حسبما تدعو إليه

الضرورة. وسيفصل البرلمان في الخيارات التي اختارها، مع رئيس الوزراء ومع الوزراء، بما أن قانوناً جديداً للبرمجة العسكرية سيُحال عند إنجاز العمل، إلى البرلمان.

وسأخذ، قراراتي كحكم، عندما يحين الوقت، وسأفسرها للأمة. وكونوا على يقين من أنني سأتحمل كافة مسؤولياتي، لأن ما يقلقني أكثر ليس منظور الاختيارات وإنما انعدام القرار. ستجري الاختبارات بحيث تكون سياسة الدفاع هي الأفيد والأنسب في خدمة الطموحات الكبرى لفرنسا وأوروبا.

واجبي الأول كرئيس للدولة ورئيس للجيش أن أسهر على أن تكون فرنسا وأراضيها وشعبها ومؤسساتها الجمهورية في مأمن في جميع الظروف. وأن يساند استقلالنا الوطني واستقلاليتنا في اتخاذ القرار، في جميع الظروف.

وإن الردع النووي هو الضمانة في نهاية المطاف. كما أن موازنة هذا الواقع مسؤولية ثقيلة تقع على عاتق كل رئيس للجمهورية. وأود اليوم أن أطلعكم على أفكار في هذا المضمار.

وبالطبع فإن فرنسا، في أفق الكتاب الأبيض، أي في ظرف ١٥ سنة، لم تعد معرضة لخطر الغزو. وفي المقابل، هناك أخطار أخرى محدقة بأمنا. فبعض الترسانات النووية تتزايد. وانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية متزايد وكذا انتشار القذائف التسيارية والانسيابية.

على كل واحد أن يعي اليوم أن القذائف النووية للدول، حتى وإن كانت نائية، يمكن أن تصل إلى أوروبا في أقل من نصف ساعة. اليوم، الدول الكبرى هي التي في حوزتها هذه الوسائل. لكن بلداناً أخرى، في آسيا والشرق الأوسط، تجتهد في استحداث قدرات باليستية.

في ذهني على الخصوص إيران. إيران تزيد من مدى قذائفها، بينما تحوم شبهات خطيرة حول برنامجها النووي. إن أمن أوروبا هو المراهن عليه في الواقع.

وأمام الانتشار، على المجتمع الدولي أن يكون متحداً وعليه أن يكون حازماً. ولأننا نبتغي السلام، يجب علينا ألا نضعف أمام من ينتهكون القواعد الدولية. إلا أن من يحترمونها يحق لهم أن يحصلوا بإنصاف على الطاقة النووية للأغراض السلمية.

غير أننا يتوجب علينا أيضاً أن نستعد لمواجهة مخاطر أخرى للانتشار. فمخيلة المعتدين المحتملين علينا لا تحدها حدود من أجل استغلال مواطن الضعف في المجتمعات الغربية. وغداً، من شأن الفتوحات التكنولوجية أن تخلق مخاطر جديدة.

لهذا نحن متمسكون بردعنا النووي. إنه دفاعي محض. وبديهي أن استخدام السلاح النووي لا يمكن تصوره إلا في الظروف القصوى للدفاع المشروع، ذلكم الحق الذي يكرسه ميثاق الأمم المتحدة.

وإن ردعنا النووي يحمينا من كل عدوان يأتي من دولة ما ضد مصالحنا الحيوية - مهما كان أصله وشكله. وهذه المصالح تشمل طبعاً العناصر المكونة لهويتنا ووجودنا كدولة - أمة، وكذا الممارسة الحرة لسيادتنا.

وإن مسؤوليتي، كرئيس للدولة، هي أن أقدر الحدّ له في كل حين، ذلك أن هذا الحد لا يمكن، في عالم متغير، أن يظل على حاله.

وما من أحد يهدد بالنيل من مصالحنا الحيوية إلا ويتعرض لرد صارم من فرنسا، يجرّ عليه أضراراً لا يقبلها ولا تتناسب مع أهدافه. وعليه، سوف تُعطى الأولوية لاستهداف مراكز السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ولا يمكننا أن نستبعد أن خصماً ما قد يُخطئ تقدير مبلغ مصالحنا الحيوية، أو تصميمنا على صيانتها. وسوف يتسنى إذن، في إطار الردع، توجيه تحذير نووي، يكون عربوناً لعزمنا. وسوف يكون الغرض منه استعادة الردع.

وليُصدّق الردع، يجب أن تكون لرئيس الدولة تشكيلة واسعة من الخيارات في وجه التهديدات. وقد جرى تكييف قواتنا النووية بالتالي. وستظل تتكيّف. وإن القذيفة العابرة للقارات إم - ٥١ (M51)، التي ستكون على متن الغواصة "لوترييل" فور تشغيلها في عام ٢٠١٠، والقذيفة المحسنة المتوسطة المدى جو - أرض، التي ستوضع على متن الغواصة "لورفال" (le Rafale) ابتداءً من هذه السنة، فيهما استجابة لتحليل المخاطر في أفق الكتاب الأبيض.

وأنا مقتنع أيضاً بجمدية المحافظة على مكوّنين نوويين اثنين، واحد في البحر والآخر في الجو. وبالفعل، فإن خصائص كل منهما، لا سيما من حيث المدى والدقة، يجعلانها متكاملتين. وتحتسباً لكل مفاجأة، يجب أن يكون في مقدور رئيس الدولة التعويل عليهما دوماً.

وللمحافظة على حريتنا في العمل، يمكن أن تكون قدرات الدفاع المضاد للقذائف الضاربة ذات الأثر المحدود تكملة مفيدة للردع النووي، دون أن تحل محلها طبعاً. علينا أن نضع نصب أعيننا أن الدفاع المضاد للقذائف لن يكون أبداً ذا فعالية كافية للحفاظ على مصالحنا الحيوية. وفي هذا الصدد، اختارت فرنسا أن تتبع نهجاً عملياً. وبهذه الروح، نشارك في الأشغال الجماعية في إطار حلف الأطلسي - يا عزيزي هيري موران. لدينا كفاءات تقنية راسخة في هذا الميدان، يمكن أن تُستغل إذا آن الأوان.

وإن ضمان أمن الأمة باهظ التكلفة. فالرد النووي يكلف الفرنسيين، كل سنة، نصف ميزانية العدل أو النقل. وهذه التكلفة يجب طبعاً التحكم فيها قدر الإمكان، في السياق الاقتصادي الذي ذكرته آنفاً. لكنني عاقد العزم على تحمّل تلك التكلفة. وليست المسألة مسألة مكانة أو مرتبة، وإنما هي بكل بساطة مسألة تأمين حياة الأمة.

وإننا نأخذ في الحسبان في الردع أيضاً ما يشهده العالم وتحالفاتنا وبناء الصّرح الأوروبي من تطوّر.

وقد اتخذنا، مع المملكة المتحدة، قراراً أساسياً، ذلك أنه تبين لنا أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تُهدد المصالح الحيوية لأحد منا دون تهديد مصالح الآخر أيضاً.

وبخصوص حلف الأطلسي، فإن أمنه مبني أيضاً على الردع النووي. والقوات النووية البريطانية والفرنسية تساهم فيه. وهذا يندرج في المفهوم الاستراتيجي للحلف، منذ عام ١٩٧٤، ويظل صالحاً اليوم. وأقول لجميع حلفائنا: فرنسا وفيّة وستظل كذلك بالنسبة لالتزاماتها بموجب المادة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسي.

وبالنسبة لأوروبا، الواقع أن وجود القوات النووية الفرنسية، في حد ذاته، مفتاح لأمنها. على كل معتمدٍ يفكر في أن ينال من أوروبا أن يعي ذلك.

لنستخلص معاً كل النتائج المنطقية: اقترح إجراء حوار مفتوح، مع شركائنا الأوروبيين الذين يرغبون في ذلك، حول دور الردع وإسهامه في أمننا المشترك.

وإن التزامنا بأمن شركائنا الأوروبيين تعبير طبيعي لاتحادنا الذي يزداد استحكاماً. كما أن معاهدة لشبونة تُعدّ، في هذا الصدد، خطوة تاريخية إلى الأمام.

وبودّي الآن أن أتحدث عن نزع السلاح. إنه موضوع أود تناوله بواقعية وجلاء. فمضى تحسن الأمن الدولي استخلصت فرنسا منه النتائج. هذا ما فعلته مع نهاية الحرب الباردة.

وعوضاً عن إلقاء الخطب وإعطاء الوعود، دون تجسيدها في الأفعال، فإن فرنسا، فيما يخصها، تفعل ما تقوله إنها تفي بالتزاماتها الدولية ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولها اليوم سجل نموذجي وفريد من نوعه في العالم، فيما يتصل بإزالة الأسلحة النووية. فرنسا هي الدولة الأولى، مع المملكة المتحدة، التي وقّعت وصدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفرنسا هي الدولة الأولى التي قررت إغلاق وتفكيك منشآتها لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض التفجير؛ وفرنسا هي الدولة الوحيدة التي فككت، بشفافية، موقعها للتجارب النووية في المحيط الهادئ؛ وفرنسا هي الدولة الوحيدة التي فككت قذائفها النووية أرض - أرض؛ وفرنسا هي الدولة الوحيدة التي خفضت طوعاً، بنسبة الثلث، عدد غواصاتها النووية المطلقة للقذائف.

ولم تشترك فرنسا أبداً في سباق التسلح. كما أن فرنسا لم تصنع أبداً كل أنواع الأسلحة التي تسمح لها قدراتها التكنولوجية بتصميمها. وفرنسا تطبق مبداءً متمثلاً في الاكتفاء الصّرف: إنها تحافظ على ترساناتها في أدنى مستوى ممكن تمثيلاً مع السياق الاستراتيجي. وهذا مبداءً أثبت به. وقد طلبت، حالما تقلدت مهامّ منصبي، إعادة تقييم هذا الاكتفاء.

وهذا ما جعلني أقرر اتخاذ إجراء جديد لترع السلاح: فيما يخص المكوّن الجوي، سيخفض بنسبة الثلث عدد الأسلحة النووية والقذائف والطائرات.

وقررتُ أيضاً أن فرنسا يمكن وينبغي أن تكون شفافة فيما يتعلق بترسانتها النووية، على نحو لم يسبق لأحد أن فعله إلى حد الآن.

وبعد هذا التخفيض، ستحتوي ترسانتنا على أقل من ٣٠٠ رأس نووي. وهذا نصف العدد الأقصى من الرؤوس التي كان من المفروض أن تكون، في حوزتنا إبان الحرب الباردة.

وإن فرنسا، إذ تزوّد بهذه المعلومة، شفافة تماماً لأنها ليس لها أي سلاح آخر غير أسلحة مخزونها التشغيلية.

وعلاوة على ذلك، أؤكد أنه لا سلاح من أسلحتنا مصوب نحو أحد.

وأخيراً، قررت دعوة خبراء دوليين لكي يتحققوا من تفكيك منشآتنا لإنتاج المواد الانشطارية العسكرية في بيرلات وماركول.

لكن، علينا ألا نكون سذجاء، ذلك أن أساس الأمن الجماعي ونزع السلاح هو المماثلة.

واليوم، أعلنت ثماني دول، في العالم، أنها أجرت تجارب نووية. أقترح إذن على المجتمع الدولي خطة عمل أدعو القوى النووية إلى أن تنخرط فيها بحزم من هنا وحتى انعقاد مؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية، في عام ٢٠١٠.

وأدعو أيضاً جميع الدول إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بدءاً بالصين ووصولاً إلى الولايات المتحدة اللتين وقّعتا عليها في عام ١٩٩٦. لقد حان الوقت للتصديق عليها.

وأحث الدول النووية على تفكيك مواقعها للتجارب النووية، بكيفية شفافة ومكشوفة للمجتمع الدولي. وأقترح البدء تَوَّاً بالتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية؛ وإقرار وقف اختياري على الفور لإنتاج تلك المواد.

وأدعو الدول النووية الخمس التي تعترف بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تتفاهم بشأن تدابير الشفافية.

وأقترح التفاوض على معاهدة تحظر القذائف أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى.

وأطلب من الجميع الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية ووضعها موضع التنفيذ، على غرار فرنسا.

وفي الوقت ذاته، يجب أن يتعبأ المجتمع الدولي في جميع ميادين نزع السلاح الأخرى. وهنا أيضاً ستُسهم فرنسا.

سيداتي وسادتي،

جئت لكي أوجه إلى الأمة رسالة بسيطة: سيُضمن أمنها في مواجهة تهديدات العالم، وستلعب فرنسا كل الدور المنوط بها للدفاع عن السلام وعن قيمها. أريد لفرنسا طموحاً يليق بتاريخها.

وهذا يستلزم التفطن للحقائق والاختيارات الاستراتيجية.

ويستلزم الشجاعة في اتخاذ القرارات الضرورية. ويمكنكم أن تعولوا عليّ في ذلك.

ويستلزم، فوق كل شيء، الوضوح والحزم بالنسبة للأهم. وأن الأهم هو صون المصالح الحيوية لفرنسا.

وإنني أتعهد هنا، في شيربورغ، بأن أكون الضامن ولن تستكين فرنسا.

وشكراً.

— — — — —